الحمل على أحسن القبيحين عند ابن جني 392هـ

المدرس المساعد : سارة عبد الستار علي
sarah951@uomustansiriyah.edu.iq

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة. وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذ أن تتحمل الأمر على أقربهما و أقلهما فحشًا.

وذلك كواو "ورنتل " أنت فيها بين ضـرورتين: إحداهما أن تدعي كونها أصـلا في ذوات الأربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير؛ نحو الوصوصة، والوحوحة، وضوضيت، وقوقيت. والآخر أن تجعلها زائدة أولا والواو لا تزاد أولا. فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصـلا أولى من أن تجعلها زائدة وذلك أن الواو قد تكون أصـلا في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه أعني في حال التضعيف. فأما أن تزاد أولا فإن هذا أمر لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه.

ومثل ذلك قولك: فيها قائمًا رجل. لما كنت بين أن ترفع قائمًا فتقدم الصـفة على الموصـوف -وهذا لا يكون- وبين أن تنصـب الحال من النكرة -وهذا على قلته جائز- حملت المسئلة على الحال فنصبت.

وكذلك ما قام إلا زيدًا أحد، عدلت إلى النصـب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصـبت دخلت تحت تقديم المسـتثنى على ما اسـتثني منه. وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال. فاعرف ذلك أصـلا في العربية تحمل عليه غيره.

باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم:

علم أن هذا باب طريقه الشـبه اللفظي؛ وذلك كقولنا في الإضـافة3 إلى ما فيه التأنيث بالواو وذلك نحو حمراوي وصـفراوي وعشراوي. و إنما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا. فمضى هذا على هذا لا يختلف

ثم إنهم قالوا في الإضـافة إلى عِلباء: علباوي، وإلى حِرباء: حرباوي؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شـابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة فتشـبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء. ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كسـاء وقضـاء: كسـاوي وقضـاوي فأبدلوا الهمزة واوًا حملا لها على همزة علباء من حيث كانت همزة كسـاء وقضـاء مبدلة من حرف ليس للتأنيث فهذه علة غير الأولى ألا تراك لم تبدل همزة علباء واوًا في علباوي لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث.

ثم إنهم قالوا من بعد في قراء: قراوي فشـبهوا همزة قراء بهمزة كسـاء من حيث كانتا أصـلا غير زائدة كما أن همزة كسـاء غير زائدة و أنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كسـاوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه أشـباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله تشـبثًا به وتصورًا له. وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: وليس شيء يضطرون1 إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا.

وعلى ذلك قالوا: صحراوات فأبدلوا الهمزة واوًا لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا: علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا: كسـاوان تشـبيهًا له بعلباوان ثم قالوا: قُرّاوان حملا له على كساوان على ما تقدم.

وسـبب هذه الحمول والإضـافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسـعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصـرف فيها والتركح في أثنائها لما يلابسـونه ويكثرون اسـتعماله من الكلام المنثور والشـعر الموزون والخطب والسـجوع ولقوة إحسـاسـهم في كل شيء شـيئًا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم.

على هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمروأصفروأصرم وأحمد وتألب وتنضب علمين3؛ لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل. والشبه اللفظي كثير. وهذا كاف

المثال الأول: حكم الواو في "ورَنْتَل"، والورنتل: هو الشروالأمر العظيم؛ فإن الأمر في هذه الواو بين ضرورتين أن يدعي أنها أصلية وأن يدعي أنها زائدة، وهما أمران قبيحان؛ لأن الواو لا تكون أصلية في ذوات الأربعة إلا مكررة، نحو قولهم: الوصوصة والوحوحة؛ كما أنها لا تكون زائدة في أول الكلام، ولا بد من ارتكاب أحد القبيحين؛ فلما كان الأمر كذلك كان القول بجعلها أصلًا أولى من القول بجعلها زائدة؛ لأن الواو قد تكون أصلًا في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه، أي: في حال التضعيف؛ أما أن تزاد أولًا فإن هذا أمر لم يوجد -على أي حال- فكان ارتكاب ما هو موجود خيرًا من ارتكاب ما ليس بموجود.

والمثال الثاني نحو: فيها قائمًا رجلٌ، وفيها قائم رجل؛ فللمتكلم أن يرتكب أحد القبيحين؛ وهما: أن ينصب الوصف المشتق؛ فيجعل "قائمًا" حالًا من النكرة، وأن يرفعه؛ فيجعل اسم الفاعل نعتًا متقدمًا على منعوته؛ فلما كان مخيرًا بين هذين الأمرين كان القول بجعله حالًا من النكرة أولى؛ لأنه وارد على ضعف وأكثره في الشعر؛ كقول كثير:

لمية موحشة طلل ... يلوح كأنه خلل

وأما تقديم النعت على المنعوت فلم يرد

زجاء في شرح المفصل

وتنكيرُذي الحال قبيحٌ. وهو جائزٌمع قُبحه، لو قلت: "جاء رجلٌ ضاحكًا" لَقبُح مع جوازه، وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجهُ. فإن قدّمتَ صفةَ النكرة. نصبتَها على الحال، وذلك لامتناعِ جوازِتقديمِ الصفة على الموصوف، لأنّ الصفة تجري مجرَى الصلة في الإيضاح، فلا يجوزتقديمُها على الموصوف، كما لا يجوزتقديمُ الصلة على الموصول. وإذا لم يجز تقديمُها صفةً، عُدل إلى الحال، وحُمل النصب على جوازِ"جاء رجلٌ ضاحكًا"، وصار، حينَ قُدّم، وَجْهَ الكلام، ويُسمّيه النحويّون أحسنَ القبيحَيْن، وذلك أنّ الحال من النكرة قبيحٌ، وتقديمَ الصفة على الموصوف أقبحُ، قال الشاعر[من الطويل]

وتَحْتَ العَوالِي بالقَنَا مستظِلَّةً ... ظِباءٌ أَعارَتْها العُيُونَ الجَآذِرُ

أراد: ظباءٌ مستظلّةٌ، فلمّا قدّم الصفةَ، نصبها على الحال. وشرطُ ذلك أن تكون النكرةُ لها صفةٌ تجري عليها. ويجوزنصب الصفة على الحال والعاملُ في الحال شيءٌ متقدِّمٌ، ثمّ تُقدَّم الصفة لغرضٍ يعرِض، فحينئذٍ تُنصب على الحال. ويجِب ذلك لامتناعِ بَقائه صفةً مع التقدّم .

==========